

بطاقات الائتمان وشروط الشروط والأحكام لدى بنك دبي التجاري

تمثل هذه الشروط والأحكام جزء من الشروط والأحكام العامة
للحسابات والخدمات المصرفية لبنك دبي التجاري

اصدار يناير - 2020



يشكل استخدام واستمرار استخدام العميل للبطاقة موافقة على هذه الشروط والأحكام.

1. التعريفات

1.1 "الطلب" يعني نموذج طلب بطاقة ائتمان بنك دبي التجاري سواء كان ورقياً أو رقمياً والمرفق معه هذه الشروط والأحكام.

"إيه تي أم" يعني جهاز الصراف الآلي أو أي جهاز آخر لتشغيل البطاقات سواء يتبع للبنك أو أي بنوك أو مؤسسات مالية مشاركة أخرى والتي يحددها البنك من وقت لآخر بأنها تقبل البطاقة.

"البنك" يعني بنك دبي التجاري

"عملة الفواتير" هي درهم الإمارات العربية المتحدة.

"دورة الفواتير" تعني الفترة الزمنية بين تاريخي إصدار كسفي حساب متتاليين.

"حساب البطاقة" تعني حساب بطاقة الائتمان الذي فتحه البنك لغرض قيد جميع الخصومات والإيداعات إن وجدت التي استلمها أو دفعها حامل (حامل) البطاقة فيما يتعلق بالبطاقة.

"البطاقة" تعني حسب ما هو ملائم بطاقة فيزا أو ماستركارد التي أصدرها البنك إلى حاملها ويمكن أن تكون بطاقة رئيسية أو إضافية أو بديلة.

"حامل البطاقة" هو شخص تحمل البطاقة اسمه صادرة من البنك سواء كانت بطاقة رئيسية أو إضافية.

"رقم البطاقة" يتألف من ستة عشر (16) رقم ظاهر على الجهة الأمامية من البطاقة.

"معاملة البطاقة" تعني شراء السلع أو الخدمات أو المزايا أو الحجوزات (تتضمن على سبيل المثال لا الحصر أي حجز خاص بمعاملات الطيران أو القطارات أو السيارات وغيرها أو التأجير أو التوظيف سواء باستخدام حامل البطاقة أم لا) أو استلام السلف النقدية باستخدام البطاقة أو رقم البطاقة أو رقم التعريف الشخصي أو بأي طريقة وتشمل على سبيل المثال لا الحصر الطلبات عبر البريد أو الهاتف أو الفاكس أو الحجوزات بتصريح أو من قبل حامل البطاقة بصرف النظر عن حصول وتوقيع حامل البطاقة على قسيمة البيع أو السلف أو أي قسيمة أو نموذج آخر.

"السلف النقدية" تعني أي مبلغ حصل عليه باستخدام البطاقة أو رقمها أو رقم التعريف الشخصي أو بأي طريقة بتصريح حامل البطاقة من البنك أو أي بنك أو مؤسسة مالية أخرى أو جهاز صرف آلي يعرض شعار بطاقة داينرز كلوب/ بلس سكيم. وتشمل معاملات السلف النقدية جهاز الصراف الآلي والبيع المباشر عبر الشباك أو الدفعات المرتجعة والمكافئ النقدي (تحويل أموال، صرف عملات، شيك المسافر من مؤسسة غير مالية أو التحويلات المالية من شخص إلى شخص أو ضمان كفالة أو المعاملات بسندات شبيهة بالنقد حسب ما تحدده بطاقات فيزا وماستركارد).



" رسوم السلف النقدية " تعني الرسوم التي يحتسبها البنك على حساب البطاقة في كل مرة يحصل حاملها على سلف نقدية.

" الرسوم " تعني المبالغ التي يدفعها حامل البطاقة والناشئة عن استخدامها أو رقمها أو رقم تعريفها أو خلافه بموجب هذه الشروط والأحكام والتي تشمل على سبيل المثال لا الحصر الرسوم ورسوم التمويل والمصروفات الإضافية والتعويضات والتكاليف القانونية والمنصرفات والتي تخصم جميعها من حساب البطاقة وتشكل جزء من الرصيد الحالي.

" حد الائتمان " يقصد به أقصى حد للرصيد المدين يسمح به البنك من حساب البطاقة للبطاقة الأساسية والبطاقة الإضافية والتي يخطر بها حامل البطاقة من وقت لآخر.

" الرصيد الحالي " يعني إجمالي الرصيد مستحق الدفع من حامل (حاملي) البطاقة لصالح البنك كما في تاريخ كشف الحساب ويشمل أي رصيد سابق ورصيد جديد يمثل معاملات البطاقة والسلف النقدية والفائدة وغيرها من الرسوم المستحقة في دورة الفواتير القائمة في ذلك الوقت.

" الوديعة " تعني المبلغ النقدي الذي يوضع لدى البنك من قبل حامل البطاقة حسب ما يحدده البنك كضمان أداء لالتزامات حامل البطاقة.

" رسوم المعاملات الدولية " تعني الرسوم المحتسبة للمعاملات المنجزة بالدرهم الإماراتي أو العملات الأجنبية في مؤسسات مالية دولية (بما في ذلك التجار الفعليين أو التجارة الإلكترونية) والكائن موقعها خارج دولة الإمارات العربية المتحدة؛ وتحتسب هذه الرسوم إضافة إلى رسوم الإجراءات العادية التي تفرضها ماستر كارد وورد وايد أو فيزا انترناشيونال.

" رسوم التمويل " تعني الفائدة التي يحتسبها البنك على حساب البطاقة من الرصيد الحالي في حال عدم تسوية الرصيد المستحق كاملاً في أو قبل تاريخ استحقاق الدفع. وتحسب الفائدة المحتسبة بشكل فردي على كل معاملة بطاقة من تاريخ المعاملة ذو الصلة حتى تاريخ الكشف التالي. وتحسب الفائدة المحتسبة على السلف النقدية من تاريخ المعاملة الخاصة بالسلف النقدية حتى سداد السلف النقدية كاملة إلى البنك وقد يختلف سعر الفائدة حسب تقدير البنك. وتخضع رسوم التمويل للزيادة حسب ما يحدد البنك وفق تقديره من وقت لآخر في حالة كان على حامل البطاقة دفعة فات استحقاقها أو استناداً على نمطه في الصرف والدفع. ويمكن للبنك وفق تقديره الخاص إرجاع أسعار رسوم التمويل بسعرها السابق.

" الكفالة " تعني أي ضمان أو كفالة قدمها حامل البطاقة أو أي جهة بالشكل الذي يوافق عليه البنك كضمان لأداء التزامات حامل البطاقة المتعلقة ببطاقة الائتمان.

" غرامة تأخير الدفع " تعني الرسوم المحتسبة على حساب البطاقة في حال عدم استلام أو تحويل الدفعة إلى حساب البطاقة في أو قبل تاريخ استحقاق الدفعة أو كانت الدفعة المستلم أقل من الحد الأدنى مستحق الدفع.



- "التاجر" تعني على سبيل المثال لا الحصر أي شخص أو محل أو شركة أو مؤسسة أو منظمة تقبل البطاقة أو رقم البطاقة كطريقة دفع مقابل شراء سلع أو مزايا أو حجوزات أو خدمات مقدمة منها.
- "الحد الأدنى مستحق الدفع" تعني نسبة محددة من الرصيد الحالي في كشف الحساب والمطلوب دفعها من قبل حامل البطاقة في أو قبل تاريخ استحقاق الدفع لغرض الإبقاء على حساب البطاقة نشطاً. وأي رصيد سابق يكون جزء من الحد الأدنى مستحق الدفع.
- "رسوم السحب أعلى من الحد الائتماني" تعني الرسوم المحتسبة على حساب البطاقة إذا تجاوز الرصيد الحالي الحد الائتماني في أي وقت خلال دورة الفواتير.
- "تاريخ استحقاق الدفع" تعني التاريخ المحدد في كشف الحساب والذي بحلوله يكون تاريخ دفع الرصيد الحالي أو أي جزء منه أو الحد الأدنى منه واجب الدفع للبنك.
- "رقم التعريف الشخصي" يقصد به رقم التعريف الشخصي الصادر من البنك لحامل البطاقة لاستخدامه معها حيث ومتى ما لزم الأمر.
- "تاريخ القيد" يعني التاريخ المحدد في كشف الحساب عند تلقي البنك لمعاملة البطاقة وقيدها في حساب البطاقة.
- "الرصيد السابق" يعني إجمالي الرصيد المستحق فيما يتعلق بدورات الفواتير السابقة والذي لم يدفع.
- "حامل البطاقة الرئيسية" تعني الشخص الذي يقدم للبنك بهدف الحصول على بطاقة واحدة أو أكثر وباسمه تم فتح والإبقاء على حساب البطاقة أولاً.
- "البطاقة البديلة" تعني البطاقة الصادرة لحامل البطاقة الحالي لاستبدال بطاقة حالية.
- "الكفالة" تعني ضمان أداء التزامات حامل البطاقة في شكل وديعة أو ضمان أو أي وثيقة أخرى قابلة للتداول ومعتمدة من البنك.
- "تاريخ الكشف" يقصد به التاريخ المحدد في كشف الحساب والذي استخرج وطبع فيه كشف الحساب.
- "كشف الحساب" يقصد به كشف حساب البطاقة الشهري أو الدوري المرسل لحامل البطاقة الرئيسية والذي يبين تفاصيل الرصيد الحالي الذي دفعه حامل البطاقة الرئيسية وحامل البطاقة الإضافية إن وجد والذي يكون مستحق وواجب الدفع لصالح البنك.
- "حامل البطاقة الإضافية" يقصد به الشخص الذي يرشحه حامل البطاقة الرئيسية لاستخدام حساب البطاقة والذي باسمه أصدر البنك البطاقة الإضافية.
- "تاريخ المعاملة" تعني التاريخ المحدد في كشف الحساب والذي حدثت فيه معاملة البطاقة.
- "كشف الحساب الإلكتروني/ عبر البريد الإلكتروني" تعني الكشوف الشهرية المتاحة للمراجعة عبر www.cbd.ae الانترنت من قبل العميل على منصة الخدمات المصرفية الهاتفية . ومن مسؤولية العمل



الإطلاع عبر الانترنت على حساباته لدى بنك دبي التجاري حيث بإمكانه مراجعة كشف حسابه الشهري. ويقوم البنك بإصدار كشف حساب للعميل على فترات شهرية أو على فترات يحددها البنك وفق تقديره. ويقر العميل بأن أي معلومات منقولة عبر الانترنت يمكن اعتراضها أو فقدانها أو وصولها متأخرة أو يصيبها فيروس. يتعين على العميل مراجعة كل كشف وإبلاغ البنك فوراً عن أي فروقات خلال 15 يوم من تاريخ الكشف وإلا يعتبر الكشف صحيحاً ومقبولاً من العميل. ويكون كشف الحساب الذي يحتفظ بها البنك عن حالة حسابات العميل قاطعاً وملزماً للعميل عند خلوه من الخطأ الواضح. وبحق للبنك إصلاح أي خطأ في أي كشف حدث بالخطأ دون الرجوع إلى العميل. ومن مسؤولية العميل تزويد البنك في جميع الأوقات بعنوان بريد إلكتروني محدث ورقم الهاتف وإخطار البنك بأي تغيير في عنوان البريد الإلكتروني أو رقم الهاتف. ويقر العميل بأن جميع رسائل البريد الإلكتروني التي أرسلها البنك إلى العميل وأي مرفقات سرية للعميل ويقوم العميل بمسح أي رسالة بريد إلكتروني أرسلت بالخطأ من قبل البنك أو موجهة إلى مستلم بخلاف العميل. وبالاتراك في خدمات البيانات عبر الموقع عبر الانترنت نقر ونفهم بأننا لن نتلقى كشف ورقي لأي وجميع حسابي/ حساباتنا لدى البنك.

2-1 الكلمات المستخدمة في هذه الشروط والأحكام الواردة بصيغة المفرد تشمل الجمع والعكس صحيح والكلمات الواردة بصيغة المذكر تشمل المؤنث.

3-1 في هذه الشروط والأحكام كلمة " شخص " تشمل فرد أو مالك مفرد أو شراكة أو شركة أو مؤسسة أو شخص طبيعي أو اعتباري آخر.

2- البطاقة

2-1 يجوز للبنك وفق تقديره المطلق كشرط مسبق لاعتماد أي طلب أو بعد إصدار أي بطاقة مطالبة مقدم الطلب بإصدار شيك أو رهن أو تخصيص وديعة نقدية أو ضمان لمصلحة البنك بأي مبلغ يحدده البنك كضمان. ويبقى البنك على الضمان طالما كانت البطاقة سارية وهناك أي مبلغ مستحق بحساب البطاقة.

2-2 تبقى البطاقة في جميع الأوقات من ملكية البنك ويسلمها صاحبها للبنك فوراً عند أول طلب من البنك أو من وكيله المخول.

3-2 يجوز للبنك وفق تقديره المطلق سحب أو إيقاف استخدام حامل البطاقة لها في أي وقت دون إشعار مسبق.

3- استلام واستخدام البطاقة

3-1 يجوز لحامل البطاقة استلام البطاقة شخصياً من أي فرع للبنك الذي قدم فيه الطلب أو استلام البطاقة عبر البريد على مسؤولية حامل البطاقة إلى العنوان المذكور على الطلب أو إلى أي عنوان آخر قام حامل البطاقة بتزويده خطياً إلى البنك.



2-3 وعند استلام البطاقة، يوقع حامل البطاقة على البطاقة فوراً. ويشكل التوقيع أو الاستخدام المباشر للبطاقة دليل ملزم وقاطع بأن حامل البطاقة قد قرأ وفهم وقبل ووافق وأصبح ملزم بهذه الشروط والأحكام بصرف النظر عن عدم إخطار البنك باستلام البطاقة من قبل حاملها.

3-3 ولغرض تفعيل البطاقة، يقوم حامل البطاقة عند استلامها بالاتصال بالبنك على الرقم الموضح وتقديم التفاصيل الشخصية حسب ما يطلبه البنك وتكون وفق تقدير البنك دليل كافي له للتعرف على المتصل لاعتماد هوية حامل البطاقة وتفعيلها.

3-4 يتعهد حامل البطاقة بعدم اساءة استخدام البطاقة بأي طريقة قد تقود إلى تجاوز الحد الائتماني او ينتهك الشروط والأحكام. وبصرف النظر عن عدم استخدام الحد الائتماني من قبل حاملها يحق لبنك دبي التجاري في أي وقت ودون إشعار ودون تقديم سبب ودون مسئولية تجاه حامل البطاقة سحب أو تقييد حق حامل البطاقة في استخدامها أو رفض السماح لأي معاملة بالبطاقة.

3-5 يعتبر حامل البطاقة المطبوع أو المنقوش اسمه على البطاقة هو الشخص المفوض الوحيد باستخدامها. ولا يمكن لحامل البطاقة رهنها كضمان لأي غرض كان. ويبقى حامل البطاقة في جميع الأوقات مسؤولاً عن المعاملات المنجزة باستخدام البطاقة أو باستخدام رقم التعريف الشخصي وتعتبر سجلات بنك دبي التجاري فيما يتعلق بأي معاملة بطاقة قاطعة وملزمة لحامل البطاقة.

3-6 يجوز للبنك إصدار رقم تعريف شخصي لحامل البطاقة لاستخدامها في أي جهاز صرف آلي/ نقطة بيع. ويوافق حامل البطاقة على :

(أ) إمكانية إرسال رقم التعريف الشخصي له/ لها عبر البريد على مسئوليته الخاصة.

(ب) عدم إفصاح حامل البطاقة لرقم التعريف الشخصي لأي شخص ويجب أن يولي العناية اللازمة لمنع معرفة شخص لرقم التعريف الشخصي.

(ج) يتحمل حامل البطاقة المسئولية الكاملة أمام البنك عن جميع معاملات البطاقة التي تتم برقم التعريف الشخصي سواء بمعرفة أو دون معرفة حامل البطاقة.

(د) يجب أن يحفظ رقم التعريف الشخصي بالذاكرة ويقوم حامل البطاقة فوراً بإتلاف الظرف البريدي الذي يحوى رقم التعريف الشخصي لتفادي أي إساءة استخدام. ويكون حامل البطاقة مسئول بالكامل أمام البنك عن جميع معاملات البطاقة التي تتم برقم التعريف الشخصي سواء بمعرفة أو دون معرفة حامل البطاقة.

(هـ) يبذل حامل البطاقة كل الاحتياطات المعقولة لمنع فقدان أو سرقة البطاقة ويمنع معرفة أي شخص لرقم التعريف الشخصي (بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر أسرته أو أقاربه أو أصحاب العمل) وعدم كشف رقم التعريف الشخصي لأي شخص.



و) في حالة فقدان أو سرقة بطاقة الائتمان أو عرف شخص رقم التعريف الشخصي، يقوم حامل البطاقة بإخطار البنك فوراً عبر أرقام الهواتف التي يحددها البنك من وقت لآخر وشرطة الدولة حيث تم فقدان أو سرقة أو كشف معلومات البطاقة. ويتبع هذا الإشعار بتأكيد خطي موقع أو رسالة بريد إلكتروني إلى البنك خلال 48 ساعة من استلام الإشعار. وعند استلام هذا التأكيد الخطي، يكون حامل البطاقة مسئولاً عن جميع معاملات بطاقة الائتمان على حساب البطاقة ويتعهد باتخاذ جميع الخطوات اللازمة لمساعدة البنك في استرجاع البطاقة المفقودة.

ز) يكون ويبقى حامل البطاقة مسئول بالكامل عن الدفع للبنك لأي خصم من حساب البطاقة ناشئ عن أي معاملة بالبطاقة أو سلع أو خدمات مزودة من التجار أو سلف نقدية أو معاملات عبر أجهزة الصراف الآلي نتجت عن استخدام البطاقة من قبل أي شخص سواء بمعرفة أو دون معرفة حامل البطاقة وبصرف النظر عما إذا كان ذلك بتفويض من حامل البطاقة أم لا.

ح) يجوز للبنك وفق تقديره الخاص إصدار بدل لأي بطاقة مفقودة أو مسروقة مع مراعاة الشروط والأحكام التي يعتبرها البنك ملائمة وبالرسوم التي يحددها البنك من وقت لآخر.

ط) في حالة استرجاع حامل البطاقة للبطاقة المفقودة أو المسروقة، يتعين عليه إرجاعها إلى البنك مقطوعة لنصفين دون استخدامها. ولا يجوز لحامل البطاقة استخدام رقم التعريف الشخصي بعد إبلاغه عن فقدانها.

4. البطاقات الإضافية

4-1 يجوز للبنك وفق تقديره الخاص وعند الطلب من حامل البطاقة إصدار بطاقة إضافية وتحتسب من حساب البطاقة.

4-2 تطبق هذه الشروط والأحكام على حاملي البطاقات الإضافية.

4-3 يعتمد سريان البطاقة الإضافية على سريان البطاقة الرئيسية. وفي حال إنهاء أو إلغاء البطاقة الرئيسية عندها سيتم إنهاء أو إلغاء البطاقة الإضافية تلقائياً. ولكن إنهاء أو إلغاء البطاقة الإضافية لا ينهي أو يلغي البطاقة الرئيسية.

4-4 لا تتأثر تعهدات ومسئوليات والتزامات حامل البطاقة الرئيسية أمام البنك بأي حال من الأحوال بأي نزاع أو دعوى متقابلة رفعها حامل البطاقة الرئيسية وحامل البطاقة الإضافية ضد بعضهما البعض. ويعتبر الحد الائتماني المخصص لحامل البطاقة الرئيسية شامل للحد الائتماني للبطاقة الفرعية ولا يسمح حامل البطاقة الرئيسية وحامل البطاقة الإضافية بتجاوز الرصيد الحالي الحد الائتماني المذكور. ويعتمد سريان البطاقة الإضافية على سريان البطاقة الرئيسية. ويتحمل حامل البطاقة الرئيسية المسؤولية الكاملة تجاه البنك في دفع جميع الرسوم والمسئوليات الأخرى التي لحقت بحامل البطاقة الرئيسية وحامل البطاقة الإضافية بصرف النظر عن أي عدم قدرة أو أهلية قانونية لحامل البطاقة الإضافية.



5- الدفع

5-1 يوافق حامل البطاقة على الدفع للبنك عند الطلب من البنك لأي رسوم سنوية لإصدار وتجديد البطاقة (البطاقات).

5-2 يتعهد حامل البطاقة بدفع جميع المبالغ المستحقة وتسوية كامل المسؤولية الناتجة عن استخدام البطاقة (البطاقات) عند أول طلب من البنك.

5-3 يكون حامل البطاقة مسئول عن جميع المصروفات التي تلحق نتيجة استخدام كل بطاقة.

5-4 يرسل البنك لحامل البطاقة كشف حساب شهري يوضح مبلغ الرصيد الحالي والرسوم مستحقة الدفع إلى البنك. ولا يفسر حامل البطاقة عدم استلام كشف الحساب على أنه سبب كافي بعدم الدفع في الوقت المحدد. ويتم الإبلاغ عن أي فرق في كشف الحساب إلى البنك خلال الفترة الزمنية المحددة وإلا سيعتبر البنك كشف الحساب صحيحاً.

5-5 يودع في حساب البطاقة جميع الدفعات الخاصة بجميع معاملات ورسوم البطاقة بعملة الفواتير وبيانها في كشف الحساب.

5-6 تكون جميع الدفعات بعملة الفواتير. وفي حال تقديم أي دفعة بعملة بخلاف عملة الفواتير، تفرض العمولات أو الرسوم الأخرى التي دفعها البنك بتحويل ذلك المبلغ إلى عملة الفواتير على حساب البطاقة.

5-7 وتسدد جميع الدفعات في موعد أقصاه تاريخ استحقاق الدفع وإلا سيتم احتساب رسوم تمويل على حساب البطاقة. ويجوز لصاحب البطاقة اختيار عدم تسوية كامل الرصيد الحالي وفي هذه الحالة يدفع حامل البطاقة:

(أ) حد أدنى بنسبة 5% من الرصيد الحالي أو 100 درهم (أيهما أعلى) إذا لم يتجاوز الرصيد الحالي الحد الائتماني.

(ب) الحد الأدنى المستحق وتجاوز حد الائتمان بما في ذلك أي رسوم لتجاوز الحد الائتماني إذا تجاوز الرصيد الحالي الحد الائتماني.

(ج) يصبح الرصيد الحالي مستحق الدفع كاملاً إذا كان الرصيد الحالي أقل من 100 درهم.

5-8 في حالة عدم دفع أي رصيد سابق أو تجاوز للحد الائتماني، يدفع حامل البطاقة:

(أ) الحد الأدنى الحالي مستحق الدفع والحد الأدنى السابق غير المدفوع في حالة عدم تجاوز الرصيد الحالي للحد الائتماني،



ب) الحد الأدنى السابق غير المدفوع والحد الأدنى الحالي مستحق الدفع وتجاوز الحد الائتماني ورسوم تجاوز الحد الائتماني.

5-9 في حال تخلف حامل البطاقة عن دفع الحد الأدنى المستحق في أو قبل تاريخ استحقاق الدفع، يتم احتساب رسوم تأخير دفع على حساب البطاقة.

5-10 إذا تجاوز الرصيد الحالي الحد الائتماني في أي وقت خلال أي دورة فواتير، يتم احتساب رسوم تجاوز الحد الائتماني على حساب البطاقة.

5-11 يمكن استخدام جميع الدفعات المستلمة في بطاقة الائتمان حسب الأولوية التي يحددها بنك دبي التجاري وفق تقديره الخاص. وبشكل عام فإن ترتيب أولويات المعاملات وفق التالي:

أ) الرسوم والأتعاب

ب) أقساط أي خطة للدفع

ج) السلف النقدية

د) معاملات الشراء بالتجزئة

5-12 يحق للبنك وفق تقديره الخاص في أي وقت تعديل سعر أو طريقة أو حساب الرسوم أو رسوم التمويل أو رسوم التجديد السنوية أو رسوم تأخير الدفع أو رسوم تجاوز الحد الائتماني أو الحد الأدنى من الدفعة المستحقة أو أي رسوم أو أتعاب دون إذن من حامل البطاقة.

5-13 يجوز للبنك وفق تقديره الخاص إيقاف أو تعليق أو إنهاء أو إلغاء البطاقة في حال عدم استلام أي دفعة مستحقة لأكثر من شهر واحد من تاريخ آخر كشف حساب صادر لحامل البطاقة.

5-14 يقر حامل البطاقة بأن سجلات البنك الخاصة بأي معاملة بطاقة تكون قاطعة وملزمة له لجميع الأغراض. ومع مراعاة تقدير البنك الخاص ودون المساس بحقوق البنك بموجب هذه الشروط والأحكام إذا تخلف حامل البطاقة عن دفع الحد الأدنى المستحق في تاريخ الاستحقاق وظل المبلغ غير مسدد حتى تاريخ الكشف التالي، يقوم البنك بإضافة المبلغ غير المدفوع إلى كشف الحساب التالي إضافة إلى أي رسوم أو استقطاعات.

5-15 ودون المساس بحقوق البنك في أي وقت باتخاذ الإجراءات القانونية المناسبة ضد حامل البطاقة، يجوز للبنك احتساب رسوم على أي شيك مرتجع غير مدفوع مسحوب من حامل البطاقة كدفعة كاملة أو جزئية للرصيد الحالي أو على حساب البطاقة.

5-16 إن قبول البنك لأي دفعة متأخرة أو دفعة جزئية من الرصيد الحالي سواء نقداً أو عبر شيك أو أمر تحويل أموال يشكل دفعة كاملة أو أي تنازل من جانب البنك أو أي تساهل ممنوح لحامل البطاقة لا يمنع البنك من ممارسة أي من حقوقه بموجب الشروط والأحكام لتحصيل الرصيد الحالي أو أي مبلغ مستحق بموجب هذه الشروط والأحكام ولا يمنع هذا القبول البنك من ممارسة أي من حقوقه



بموجب هذه الشروط والأحكام لتحصيل المبالغ المستحقة ولا يمثل هذا القبول موافقة لتعديل هذه الشروط والأحكام من أي جانب.

5-17 يقر حامل البطاقة أنه في حالة استحقاق أي مبلغ من حامل البطاقة لصالح البنك في أي وقت بحساب البطاقة أو أي حساب آخر عندها يكون الرصيد الحالي على البطاقة مستحق الدفع فوراً.

5-18 يوافق حامل البطاقة على سداد جميع الدفعات بعملة الفواتير (عملة البطاقة) من حساب البطاقة. وفي حال سداد أي دفعة بعملة أخرى، يحتفظ البنك بحق تحويل العملة إلى الدرهم الإماراتي أو عملة البطاقة مع مراعاة سعر الصرف السائد للبنك حتى تاريخ قيد الدفعة في حساب البطاقة. وأي مبلغ تم دفعه بعملة البطاقة سيودع في حساب البطاقة فقط عند تاريخ تلقي البنك فعلياً للأموال المطلوبة في دفاتره. و إذا تم استلام الدفعة بأي عملة أخرى فإن هذه الدفعة تودع إلى حساب البطاقة بعد تاريخ استلام الأموال فعلياً من قبل البنك بعد تحويلها إلى عملة البطاقة وإيداعها في حساب البطاقة. وستخضع جميع الدفعات التي تم معالجتها في مؤسسات مالية خارج دولة الإمارات العربية المتحدة، سواء بعملة الفواتير أو بأي عملة أخرى إلى رسوم المعاملات الدولية.

5-19 وتعتبر أي دفعة عبر الخدمات المصرفية الإلكترونية أو أي نوع آخر من التحويل المصرفي مستلمة من البنك عند مقاصة العائدات المدفوعة للبنك عن طريق البنك المحول. ولن يدفع البنك أي رسوم مفروضة من قبل البنك المحول إلى حامل البطاقة لتحويل تلك الدفعات إلى البنك.

5-20 ولا يفسر ويعتبر عدم استلام حامل البطاقة لكشف الحساب أو التأخر في استلامه كسبب كافي من عدم دفع إجمالي المبلغ المستحق أو جزء منه أو الحد الأدنى المستحق.

5-21 إذا دفع حامل البطاقة إلى البنك أي مبلغ يتجاوز إجمالي الدفعة المستحقة من البطاقة، يحتفظ البنك حسب ما يراه لازماً بحق التحقق من أسباب زيادة تلك الدفعة ومعالجة أو عدم معالجة هذه الدفعات وإرجاعها إلى حامل البطاقة.

6- الخصم الآلي

6-1 يحق لحامل البطاقة الدفع للبنك عبر خدمة الخصم الآلي بطلبها عبر الطلب. ويجوز لحامل البطاقة اختيار الدفع الكامل أو الحد الأدنى من الدفعة حسب الأحوال.

6-2 وفي حالة خدمة الخصم الآلي، يقوم البنك بخصم الدفعة المستحقة شاملة مصروفات البطاقة (البطاقات) الإضافية عند تاريخ استحقاق الدفع بشكل تلقائي من حسابات التوفير أو الحسابات الجارية لحامل البطاقة حسب ما يشير حامل البطاقة في الطلب (يشار إليها مجتمعة بـ " حسابات التسوية")

6-3 يكون حامل البطاقة مسئولاً عن توفير أرصدة كافية في حسابات التسوية لتغطية المبلغ المستحق. وإذا رأى البنك بعدم كفاية تلك الأرصدة في حسابات التسوية، فإن البنك غير ملزم بإشعار حامل

البطاقة ويحق له فرض رسوم عن كل دفعة لم تسري بسبب عدم كفاية الرصيد في حسابات التسوية وستحتسب من حساب البطاقة.

4-6 يقر حامل البطاقة بأحقية البنك في الخصم من أي حساب آخر لحامل البطاقة لدى البنك لتسوية أي رصيد مستحق في حساب البطاقة.

5-6 يحاول البنك الخصم من حسابات التسوية مع الأرصدة المتوفرة تجاه مبلغ الخصم الآلي المتفق عليه. وتستمر هذه المحاولة لاسترجاع مبلغ الخصم الآلي المتفق عليه من تاريخ استحقاق الدفعة لغاية بعد يوم من تاريخ كشف الحساب التالي. وفي حالة كان المبلغ المسترجع أقل من الحد الأدنى المستحق على هذا التاريخ، يستمر البنك في محاولة استرجاع مبلغ الخصم الآلي ولكن يوقف الاسترجاع عند سداد الحد الأدنى من الدورة السابقة (الاستحقاق السابق). ويتم الاسترجاع بعد النظر لجميع الدفعات التي تم سدادها من أي مصدر آخر وقيدها في أنظمة بطاقة الائتمان الخاصة بنا.

7- السلف النقدية

1-7 يجوز لحامل البطاقة وفق تقدير البنك الحصول على سلفة نقدية بالوسائل التالية:

أ) تقديم البطاقة لدى أي مكتب مكلف من البنك أو إلى أي مؤسسة عضو في فيزا/ ماستركارد انترناشيونال مع مستندات التعريف المناسبة والتوقيع على سجلات المعاملات اللازمة.

ب) استخدام البطاقة لدى أي جهاز صراف آلي أو جهاز صراف آلي لبنك آخر عضو في فيزا/ ماستركارد انترناشيونال.

2-7 يشكل استخدام البطاقة من قبل حاملها للحصول على سلف نقدية موافقة من جانبه على دفع أي رسوم تمويل أو رسوم سلف نقدية لكل سلفة حسب ما يحدد البنك. وقد تتغير رسوم التمويل ورسوم السلف النقدية من وقت لآخر وفق تقدير البنك.

3-7 يتناسب مبلغ السلفة النقدية المتوفرة من البطاقة مع الحد الائتماني المتوفر في البطاقة ويجوز لحامل البطاقة استخدامه لغاية الحد النقدي المتوفر (مع مراعاة الحد الكلي المتوفر) للحصول على سلفة نقدية.

8- هامش تجاوز الحد الائتماني

1-8 رسوم تجاوز الحد الائتماني" يعني الرسوم المحتسبة على حساب البطاقة إذا تجاوز الرصيد الحالي الحد الائتماني في أي وقت.

أ) في حالة تجاوز الرصيد الحالي للحد الائتماني ستتضمن الدفعة المستحقة بحد أدنى مبلغ تجاوز الحد الائتماني (الرصيد ناقص الحد) كاملاً.



ب) في حالة تجاوز الرصيد الحالي للحد الائتماني في أي وقت خلال أي دورة للفواتير سيتم احتساب رسوم تجاوز الحد الائتماني من حساب البطاقة.

2-8 في حالة قيام العميل بمعاملة (معاملات) معتمدة من البنك (كاستثناء وفق تقديره الخاص) او معاملة لم يتم اعتمادها من البنك وقيدها في حساب البطاقة مما تسبب في زيادة حساب البطاقة على الحد الائتماني المخصص، يوافق حامل البطاقة على دفع الحد الأدنى المستحق على الأقل على البطاقة (محدد أعلاه) ورسوم تجاوز الحد الائتماني المطبقة إلى البنك قبل تاريخ استحقاق البطاقة.

3-8 ويلتزم حامل البطاقة بعدم إجراء أي معاملة بالبطاقة قد تتسبب في تجاوز الرصيد الحالي من حساب البطاقة لذلك الحد الائتماني. ويتعين على حامل البطاقة في حال انتهاكه لهذا الشرط وتجاوزه للحد الائتماني أن يدفع للبنك إضافة إلى الرصيد الحالي وعند الطلب من البنك كامل المبلغ والذي تجاوز بموجبه الحد الائتماني بالإضافة إلى جميع الرسوم ذات الصلة المتعلقة بتجاوز الحد الائتماني. وفي حال تخلف حامل البطاقة عن الدفع لصالح البنك فإن كامل المبلغ المطلوب حسب الرصيد الحالي المذكور أعلاه على البطاقة يكون مستحق الدفع فوراً.

9- نظام الخصم المباشر بدولة الإمارات العربية المتحدة- بطاقات الخصم

9-1 باختيار وسيلة الدفع بموجب نظام الخصم المباشر بدولة الإمارات العربية المتحدة ("UAEDDS")

يقر حامل البطاقة ب :

أ) تقيده و تطبيقه لقواعد نظام الخصم المباشر بدولة الإمارات العربية المتحدة (قواعد

"UAEDDS") وجميع مستندات ونماذج وشروط وأحكام هذا النظام

ب) إبلاغ بنك دبي التجاري في حالة أي تغيير في التفاصيل المذكورة في نماذج نظام الخصم المباشر بدولة الإمارات العربية المتحدة ("UAEDDS")

أو نموذج الطلب للبطاقة؛

ج) دفع أي رسوم أو أعباء فيما يتصل بنظام الخصم المباشر بدولة الإمارات العربية المتحدة؛

د) عدم الشروع في طلب إغلاق حساب ما لم يتم إلغاء كل تفويض بالخصم المباشر

("DDA")

أو تقديم بنك دبي التجاري لإبراء من جميع المبالغ المستحقة بما في ذلك رسوم بنك دبي التجاري فيما يتعلق بحسابات البطاقة عندما تكون وسيلة الدفع عن طريق التفويض بالخصم المباشر.

9-2 يقر حامل البطاقة بأن البنك له الحق الكامل في مراقبة ومراجعة الدفعات المقدمة عبر نظام الخصم المباشر بدولة الإمارات العربية المتحدة ويمكن إنهاء/ إلغاء/ سحب خدمات الدفع بموجب نظام



الخصم المباشر بدولة الإمارات العربية المتحدة وفق تقديره الخاص وعندما ومتى ما رأى ذلك ملائماً دون الحاجة إلى إخطار حامل البطاقة.

3-9 يقدر حامل البطاقة أيضاً بأن الدفعات التي تسدد عبر نظام الخصم المباشر بدولة الإمارات العربية المتحدة قد تتغير وتكون مقابل المبالغ المستحقة بما في ذلك رسوم بنك دبي التجاري فيما يتعلق بحساب (حسابات) البطاقة.

4-9 يعي حامل البطاقة بأن أي مطالبة بالاسترجاع تتم فقط طبقاً لقواعد نظام الخصم المباشر وان كل مطالبة يمكن فقط تقديمها ضمن الفترة الزمنية المحددة بعد تلقي الحساب من البنك القائم بالدفع يشير إلى سداد الدفعة ذات الصلة.

5-9 يعي حامل البطاقة بأنه في حالة أي نزاع يحق له رفع شكوى إلى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي والذي سيقوم بإنفاذ عملية حل النزاع حسب ما يراه لازماً.

6-9 يقدر حامل البطاقة بأنه في حالة تغيير المخولين بالتوقيع، يمكن للبنك وضع نموذج جديد للتفويض بالخصم المباشر موقع من الموقعين الجدد دون الحصول على نموذج إلغاء موقع من المخولين الحاليين بالتوقيع.

7-9 يقدر حامل البطاقة بأن مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي ليس لديه خدمة خصم مباشر أو غير مباشر تجاه حامل البطاقة فيما يتعلق بعملية نظام الخصم المباشر.

8-9 ولا يتحمل مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي وبنك دبي التجاري والبنك الراعي (حسب ما هو محدد في قواعد نظام الخصم المباشر) ونظام الخصم المباشر بدولة الإمارات العربية المتحدة أي مسؤولية أو دور في أي نزاع ناشئ بين حامل البطاقة والمنشئ (حسب ما هو محدد في قواعد نظام الخصم المباشر).

10-الدفعات عن طريق المحفظة الهاتفية

تنظم الشروط والأحكام التالية (شروط الاستخدام) استخدام بطاقات الائتمان وبطاقات الخصم (البطاقات) الصادرة من بنك دبي التجاري، شركة مساهمة عامة مع تطبيق المحفظة الهاتفية (الخدمة) المتاح في الأجهزة المتوافقة للعمل من وقت لآخر.

تشكل شروط الاستخدام هذه اتفاق قانوني ملزم بين العميل وبنك دبي التجاري (البنك أو نحن) وتطبق على العميل أو أي شخص آخر يفوضه العميل باستخدام البطاقات للحصول على الخدمة. ويطلب من العميل مراجعة شروط الاستخدام بعناية قبل إضافة أو استخدام أي بطاقة في تطبيق المحفظة الهاتفية بسبب أن العميل يوافق عند القيام بذلك بأن يكون ملزماً بشروط الاستخدام. وتقرأ شروط الاستخدام مع شروط وأحكام الخدمات المصرفية الخاصة ببنك دبي التجاري وشروط وأحكام بطاقات الائتمان وشروط وأحكام الخدمات المصرفية والمحاسبية للبنك. وفي حالة حدوث تعارض بين هذه الشروط والأحكام وشروط الاستخدام، يتم العمل بشروط الاستخدام.



11-التعريفات

البنك هو بنك دبي التجاري وهو شركة مساهمة عامة.

البطاقة تعني بطاقة فيزا أو ماستركارد أو بطاقة الخصم الصادرة من بنك دبي التجاري إلى العميل والتي لا تنتهي أو تغلق أو توقف أو تلغى.

العميل أو أنت يقصد به حامل البطاقة الصادرة من بنك دبي التجاري.

الجهاز يشمل على سبيل المثال لا الحصر الهواتف الذكية أو الأجهزة اللوحية أو الساعات الذكية أو أي جهاز آخر يتوافق مع استخدام تطبيق المحفظة الهاتفية والذي يحدد البنك صلاحيته للتسجيل واستخدام بطاقات بنك دبي التجاري.

تطبيق المحفظة الهاتفية يعني خدمة الدفع والمحفظة الرقمية الهاتفية التي أنشأتها الجهة المزودة لتطبيق المحفظة الهاتفية وتشمل أبل وجوجل وسامسونج والتي تتيح للمستخدمين الدفع باستخدام بعض الأجهزة والبطاقات المسجلة على تلك الأجهزة.

رمز المرور يعني الرمز السري المطلوب لإلغاء قفل جهاز بما في ذلك كلمة المرور ورمز المرور والنمط أو المقاييس الحيوية لمعرفة الهوية (حيثما انطبق ذلك).

مزودي خدمات المحفظة الهاتفية يقصد به الشركات وتشمل أبل كومبيوتر انك وجوجل انك وسامسونج الكرونيكس الذين يقومون بتطوير وتوفير خدمات الدفع الهاتفية على تطبيقات المحفظة الهاتفية لديهم.

11-1 الموافقة

من خلال تمكين بطاقتك الصادرة من بنك دبي التجاري للدفع عبر الهاتف على تطبيق المحفظة الهاتفية عند طلبك، تفوض بموجب ذلك بنك دبي التجاري مشاركة معلوماتك مع بعض مزودي خدمات المحفظة الهاتفية لتمكين بطاقتك من العمل على تطبيق المحفظة الهاتفية وتحسين منتجاتهم وخدماتهم. وسيقوم بنك دبي التجاري بتزويد معلوماتكم إلى مزودي هذه الخدمة طبقاً لسياسات السرية الخاصة بالبنك. كما أن مزودي خدمات تطبيق المحفظة الهاتفية ملزمين تعاقدياً بالحفاظ على سرية هذه المعلومات كما سيستمر تطبيق أي اتفاق أو شروط مطبقة على بطاقتك عند إدراج بطاقتك في الخدمة.

11-2 أمن وسرية معلومات الوصول

تؤكد بموجب ذلك بأن هذا الطلب ناشئ من رقم الهاتف المسجل باسمك. وتوافق على الحفاظ على اسم المستخدم وكلمة المرور ورقم التعريف الشخصي وأي معلومات تأمين أو وصول للخدمة (يشار إليها مجتمعة بـ "معلومات الوصول") بشكل آمن وسري. وتتحمل بشكل مفرد مسؤولية الحفاظ على الأمن المادي للجهاز وسرية قفل الجهاز ورقم التعريف الشخصي ورمز المرور



والوسائل الأخرى للوصول للمحفظة وأوراق اعتماد البطاقة أو أي معلومات شخصية أو خاصة بالدفع أخرى على أو للجهاز. وعند مشاركة الجهاز أو وسائل الوصول إلى الجهاز مع أي شخص يمكن لذلك الشخص استخدام البطاقات والوصول إلى المعلومات الشخصية ومعلومات الدفع المتوفرة في المحفظة. كما يطلب منك الحفاظ الجهاز وأوراق الاعتماد أمانة بنفس الطريقة التي تؤمن فيها النقد والشيكات وبطاقات الخصم والائتمان وغيرها من أرقام التعريف الشخصي وكلمات المرور. وإذا كنت تعتقد بأن هناك شخص قد وصل إلى حسابك بشكل غير قانوني عبر جهاز هاتفك أو خلافه، يتعين عليك في هذه الحالة إخطار بنك دبي التجاري عن هذا الوصول غير المصرح به فوراً حسب ما نصت عليه شروط وأحكام بنك دبي التجاري المطبقة على البطاقة.

11-3 القيود والإنهاء والإلغاء

وعن طريق استخدام بطاقتك على أي تطبيق للمحفظة الهاتفية تعتبر قد وافقت على المشاركة في تطبيق المحفظة الهاتفية طبقاً للشروط والأحكام ذات الصلة. وإذا رغبت في أي وقت في التوقف عن استخدام الخدمة من تطبيق المحفظة الهاتفية، يجب أن تسمح بطاقة بنك دبي التجاري من الجهاز. وقد يخضع استخدامك للخدمة للممارسات والقيود العامة مثل القيود بشأن المبلغ بالدرهم الإماراتي (درهم الإمارات العربية المتحدة) أو عدد المعاملات خلال أي فترة زمنية محددة. ويحتفظ بنك دبي التجاري بحق فرض قيود على بعض مزايا الخدمة وتقييد الوصول إلى بعض أو جميع الخدمة أو رفض معالجة المعاملة باستخدام الخدمة دون إشعار مسبق لك.

11-4 حدود المسؤولية

تقر بأن بنك دبي التجاري غير مسئول عن الخدمة المتاحة لك عبر أي تطبيق للمحفظة الهاتفية أو لاستخدامك لأي تطبيق للمحفظة الهاتفية. كما تقر وتوافق صراحة بأن استخدام الخدمة على مسؤوليتك الخاصة وأن بنك دبي التجاري غير مسئول بأي حال من الأحوال عن ذلك بما في ذلك الجودة والأداء والدقة والجهد المقنع لأي تطبيق للمحفظة الهاتفية. ولا يقدم بنك دبي التجاري أي تعهد أو ضمانات من أي نوع بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر الرواج أو ضمان الملائمة الضمني للغرض المحدد والضمانات والتعهدات ذات الصلة. ولم يقدم البنك أي معلومات شفوية أو خطية تنشئ ضمان لم يتم بيانه صراحة في هذه الاتفاقية. وإذا ثبت وجود عيوب في الخدمة لن يتحمل بنك دبي التجاري مسؤولية تكاليف جميع أعمال الصيانة والإصلاح أو التصحيح اللازمة.

12-برامج أقساط بطاقات الائتمان

12-1 تحويل الرصيد

- تحويل الرصيد يقصد بها تسوية أو تحويل جميع أو جزء من الرصيد المستحق ببطاقة الائتمان الصادرة من بنك أو مؤسسة مالية أخرى لحامل البطاقة عن طريق الخصم إلى حساب البطاقة خاصتهم.
- ويحتفظ البنك وفق تقديره الخاص بقبول أو رفض أي طلب لتحويل الرصيد.

- ويتم توفير خدمة تحويل الرصيد وفق تقدير البنك إلى أعضاء مختارين من حاملي بطاقات الائتمان.
- وتكون أقصى قيمة تحويل رصيد وفق تقدير البنك كحصة من الحد المتاح ببطاقات ائتمان بنك دبي التجاري.
- ويتم سحب مبالغ معاملة تحويل الرصيد إلى حساب بطاقة ائتمان بنك دبي التجاري. وهذا السحب يتم تحويله إلى البنك الذي أصدر بطاقة الائتمان في دولة الإمارات العربية المتحدة ("إ.ع.م"). ويتم التحويل من بنكنا (بنك دبي التجاري) إلى البنك الآخر عن طريق تحويل عبر مصرف مركزي ببيان تفاصيل حساب بطاقة الائتمان أو بأي وسائل أخرى حسب ما يراه بنكنا (بنك دبي التجاري) ملائماً.
- يتم احتساب دفعة شهرية بحد أدنى بنسبة 5% من رصيد البطاقة المستحق (بحد أدنى 100 درهم) عند عملية تحويل الرصيد.
- سيتم احتساب رسوم العملية من مبلغ الرصيد المحول حسب ما يشعر به البنك (بنك دبي التجاري).
- ومقابل حوالة الرصيد برسوم يستند سعر الفائدة من مبلغ الرصيد المحول المستحق على سعر فائدة شراء التجزئة السائد في حالة عدم سداه خلال المدة المحددة. ويتم الاستمرار في فرض فائدة بسعر الفائدة السائد من جميع المستحقات الأخرى على حساب بطاقة الائتمان.
- إذا رغب حامل البطاقة بالدفع المسبق يتعين عليه أولاً الاتصال بمركز الاتصال وطلب المبلغ المستحق الذي يرغب في سداه. وبعد سداد العميل لكامل المبلغ يجب على العميل الاتصال بمركز الاتصال خلال 3 أيام لطلب الإلغاء. وسيفرض بنك دبي التجاري رسوم إلغاء حسب ما يحدد وفق تقديره الخاص لمعالجة طلبات الدفع المسبق تلك.
- ولن يكون البنك مسئول عن دفع أي رسوم فات استحقاقها أو رسوم تأخير الدفع أو رسوم التمويل أو أي رسوم/ مسؤوليات أخرى على بطاقات الائتمان الأخرى المذكورة أعلاه والتي قد تحدث نتيجة أي تأخير في الدفع من جانبكم.
- في حال إغلاق العميل أو البنك لحساب بطاقة الائتمان قبل احتساب جميع الأقساط الشهرية المساوية عندها يتم تعجيل جميع الأقساط الشهرية المساوية المستقبلية وتخصم من جميع كشف حساب بطاقة الائتمان النهائي كرقم واحد.
- يحتفظ البنك بحقه في إلغاء العرض واحتساب فائدة من المبلغ المحول بسعر الفائدة السائد من تاريخ تحويل الرصيد في حالة التخلف عن دفع الحد الأدنى من المبلغ المستحق عند تاريخ استحقاق الدفع.
- لا يسمح للعملاء القيام بتحويل رصيد من بطاقة ائتمان بنك دبي التجاري إلى بطاقة ائتمان أخرى صادرة من البنك.
- يحق للبنك في أي وقت ودون إشعار مسبق أو مسؤولية تجاه حامل البطاقة إنهاء تحويل الرصيد أو إلغاء أو تعديل فوائده أو مزاياه أو تعديل أو إضافة أو شطب أي شروط وأحكام لتحويل الرصيد. ولكن يجب أن لا يؤثر هذا الإنهاء أو الإلغاء أو التعديل على المعاملات المنفذة من قبل حامل البطاقة وبموافقة البنك قبل أي قرار.
- يقوم حامل البطاقة بتفويض البنك بقبول التعليمات الهاتفية المقدمة إلى البنك لإصدار حوالة الرصيد متى ما استلم البنك مكالمة هاتفية من شخص عرّف نفسه كحامل للبطاقة.



- يوافق حامل البطاقة على تسجيل البنك لهذه المكالمات الهاتفية وقبول هذا التسجيل كدليل أمام محكمة أو أي دعاوى قضائية بشأن جميع تفاصيل تحويل الرصيد ومبلغها وعدد أقساطها ونحوه. ويوافق حامل البطاقة على استخدام البنك لهذه التسجيلات.
- يقوم حامل البطاقة بتفويض البنك بقبول التعليمات المتعلقة بتحويل الرصيد والمستلمة بخطاب أو عبر الهاتف أو الانترنت أو نظام الاستجابة الصوتية التفاعلية أو خدمة الرسائل النصية القصيرة أو أي قناة أخرى يقدمها البنك من وقت لآخر.

12-2 خطة الدفع الميسر:

الغرض من " خطة الدفع الميسر " هو تمكين حامل البطاقة من شراء السلع والخدمات باستخدام الحد الائتماني المتوفر على بطاقته/ بطاقتها وسداد قيمة هذه المشتريات بأقساط شهرية متساوية على فترة زمنية محددة مسبقاً.

- تُعرض خطة الدفع الميسر على حاملي البطاقات طالما كان حساب البطاقة في موقف سليم. ويصبح كل حامل بطاقة مخول تلقائياً للمشاركة في خطة الدفع الميسر شريطة أن لا يقل سعر الشراء عن ألف (1.000) درهم إماراتي وفي جميع الحالات لا يتجاوز الحد الائتماني المستخدم من حامل البطاقة. كما يمكن القيد في خطة الدفع الميسر لجميع معاملات التجزئة على الكشف الحالي أو آخر كشف.
- خطة الدفع الميسر متاحة لعمليات الشراء من البطاقة الرئيسية أو البطاقات الإضافية.
- وتكون أقصى قيمة لخطة الدفع الميسر وفق تقدير البنك كحصة من الحد المتوفر من بطاقة ائتمان بنك دبي التجاري.
- يتعين على حامل البطاقة الراغب في الحصول على خطة الدفع الميسر بعد شراء السلع أو الخدمات أو المزايا أو الحجز الاتصال بمركز الاتصال التابع لبنك دبي التجاري على الرقم 600575556 وطلب تحويل المعاملة إلى خطة الدفع الميسر. كما يجب على حامل البطاقة اختيار مدة خطة الدفع الميسر التي قد يعرضها البنك.
- يتم احتساب رسوم الإجراء من خطة الدفع الميسر حسب ما يشعر به البنك (بنك دبي التجاري).
- في حالة رغبة حامل البطاقة في السداد المسبق يتعين عليه أولاً الاتصال بمركز الاتصال وطلب المبلغ المستحق الذي يرغب في سداده. وبعد سداد العميل لكامل المبلغ يجب على العميل الاتصال بمركز الاتصال خلال 3 أيام لطلب الإلغاء. وسيفرض بنك دبي التجاري رسوم إلغاء حسب ما يحدد وفق تقديره الخاص لمعالجة طلبات الدفع المسبق تلك.
- يلتزم حامل البطاقة بدفع قسط شهري يقيد بكشف الحساب بصرف النظر عن استخدام أو عدم استخدام حامل البطاقة لبطاقة الائتمان.
- وسيتم إغلاق الخطة في حالة التخلف عن دفع دفعتين شهريتين. ويتم خصم رسوم الإغلاق حسب التعرفة المنشورة وينظر في جميع المستحقات مع إجمالي المستحقات على البطاقة.
- ولن يكون البنك مسئول عن أي أضرار أو خسائر لحقت بحامل البطاقة نتيجة شراء وتركيب واستخدام سلع وخدمات أو مزايا أو حجوزات بموجب خطة الدفع الميسر وكذلك فإن البنك غير مسئول بأي حال عن جودتها. ويجب إحالة أي شكوى بشأن جودة السلع والمزايا أو الحجوزات المشتراة أو الخدمات المقدمة عبر خطة الدفع الميسر إلى التاجر ذو الصلة ولا تؤثر على التزام حامل البطاقة في الاستمرار في دفع الأقساط الشهرية لخطة الدفع الميسر إلى البنك.
- يحق للبنك في أي وقت ودون إشعار مسبق أو مسئولية تجاه حامل البطاقة إنهاء خطة الدفع الميسر أو إلغاء أو تعديل فوائدها أو مزاياها أو تعديل أو إضافة أو شطب أي شروط وأحكام لخطة



- الدفع الميسر. ولكن يجب أن لا يؤثر هذا الإنهاء أو الإلغاء أو التعديل على المعاملات المنفذة من قبل حامل البطاقة وبموافقة البنك وبموجب خطة الدفع الميسر قبل هذا القرار أو على التزام حامل البطاقة بدفع الأقساط الشهرية لخطة الدفع الميسر فيما يتعلق بتلك المعاملات.
- يقوم حامل البطاقة بتفويض البنك بقبول التعليمات الهاتفية المقدمة إلى البنك لإصدار خطة الدفع الميسر متى ما استلم البنك مكالمة هاتفية من شخص عرّف نفسه كحامل للبطاقة.
- يوافق حامل البطاقة على تسجيل البنك لهذه المكالمات الهاتفية وقبول هذا التسجيل كدليل أمام محكمة أو أي دعاوى قضائية بشأن جميع تفاصيل حجز خطة الدفع الميسر ومبلغها وعدد أقساطها ونحوه. ويوافق حامل البطاقة على استخدام البنك لهذه التسجيلات.
- يقوم حامل البطاقة بتفويض البنك بقبول التعليمات المتعلقة بخطة الدفع الميسر والمستلمة بخطاب أو عبر الهاتف أو الانترنت أو نظام الاستجابة الصوتية التفاعلية أو خدمة الرسائل النصية القصيرة أو أي قناة أخرى يقدمها البنك من وقت لآخر.
- يقر حامل البطاقة بأن تسجيلات البنك المتعلقة بخطة الدفع الميسر ستكون نهائية وملزمة ويتعين عليه عدم إنكار صحة المعاملات المقدمة فيما يتعلق بخطة الدفع الميسر.

12-3 النقد تحت الطلب

توفر خدمة " النقد تحت الطلب " للعميل خيار تحويل النقود من بطاقة بنك دبي التجاري إلى حسابات العميل مع مرونة في الدفع بأقساط مريحة.

- ولا يقل المبلغ النقدي تحت الطلب الصادر من البنك عن المبلغ الذي قام البنك بإخطار العميل به عبر أي قناة اتصال مناسبة.
- وتعتمد مدة النقد تحت الطلب على موافقة البنك (بنك دبي التجاري)
- ويحتسب البنك (بنك دبي التجاري) رسوم إجراء على جميع طلبات النقد تحت الطلب المقدمة من العميل.
- يحدد البنك (بنك دبي التجاري) وفق تقديره أقصى قيمة نقدية تحت الطلب كحصة من الحد المتوفر في بطاقة أئتمان بنك دبي التجاري.
- وسيتم خصم الفائدة الشهرية للنقد تحت الطلب في كل تاريخ فاتورة لغاية نهاية الخطة وتخصم من رصيد البطاقة.
- وتستحق الدفعة من تاريخ اول كشف بعد قيد النقد تحت الطلب في البطاقة.
- ويكون حساب الفائدة المحتسبة على النقد تحت الطلب على أساس التقليل حسب ما يقرر البنك من وقت لآخر وستفرض مقدماً.
- وسيتم إغلاق الخطة عند التخلف عن سداد قسط شهرين. وتخصم رسوم الإغلاق حسب التعرفة المنشورة وسيتم النظر في جميع الأموال النقدية المستحقة تحت الطلب مع إجمالي المستحق في البطاقة.
- في حالة رغبة حامل البطاقة في الإلغاء يتعين عليه أولاً الاتصال بمركز الاتصال وطلب المبلغ المستحق الذي يرغب في سداده. وبعد سداد العميل لكامل المبلغ يتواصل مع مركز الاتصال خلال 3 أيام لطلب الإلغاء. وسيفرض بنك دبي التجاري رسوم إلغاء حسب ما يحدد وفق تقديره الخاص لمعالجة طلبات الدفع المسبق تلك.
- يقوم حامل البطاقة بتفويض البنك بقبول التعليمات الهاتفية المقدمة إلى البنك لإصدار النقد تحت الطلب متى ما استلم البنك مكالمة هاتفية من شخص عرّف نفسه كحامل للبطاقة.

- يوافق حامل البطاقة على تسجيل البنك لهذه المكالمات الهاتفية وقبول هذا التسجيل كدليل أمام محكمة أو أي دعاوى قضائية بشأن جميع تفاصيل النقد تحت الطلب ومبلغه وعدد أقساطه ونحوه. ويوافق حامل البطاقة على استخدام البنك لهذه التسجيلات.
- يقوم حامل البطاقة بتفويض البنك بقبول التعليمات المتعلقة بالنقد تحت الطلب والمستلمة بخطاب أو عبر الهاتف أو الانترنت أو نظام الاستجابة الصوتية التفاعلية أو خدمة الرسائل النصية القصيرة أو أي قناة أخرى يقدمها البنك من وقت لآخر.
- يقر حامل البطاقة بأن تسجيلات البنك المتعلقة بالنقد تحت الطلب ستكون نهائية وملزمة ويتعين عليه عدم إنكار صحة المعاملات المقدمة فيما يتعلق بالنقد تحت الطلب.

13- فقدان البطاقة/ رقم التعريف الشخصي

- 13-1 يتخذ حامل البطاقة الاحتياطات اللازمة لمنع فقدان أو سرقة البطاقة.
- 13-2 يتعين على حامل البطاقة إبلاغ البنك فوراً في حالة فقدان أو سرقة البطاقة.
- 13-3 يقوم حامل البطاقة بإبلاغ البنك في حال اشتباهه في استخدام البطاقة دون تصريح.
- 13-4 لن يكون البنك مسئولاً أو يتحمل مسؤولية فقدان أو سرقة البطاقة ويكون حامل البطاقة مسئول عن جميع معاملات البطاقة والسلف النقدية أو المعاملات عبر أجهزة الصراف الآلي والتي تتم عبر استخدام البطاقة من قبل شخص سواء بعلم أو دون علم حامل البطاقة وبصرف النظر عما إذا كان ذلك بتفويض أو دون تفويض من حامل البطاقة.
- 13-7 يجوز للبنك وفق تقديره إصدار بطاقة بديلة ورقم تعريف شخصي جديد لأي بطاقة مفقودة أو مسروقة بموجب هذه الشروط والأحكام أو الشروط والأحكام الأخرى التي يعتبرها البنك ملائمة.
- (أ) يكون حامل البطاقة مسئول بالكامل أمام المكتب عن جميع معاملات البطاقة التي أجريت برقم التعريف الشخصي سواء بعلم أو دون علم حامل البطاقة.
- (ب) يتخذ حامل البطاقة الاحتياطات المعقولة لمنع فقدان أو سرقة البطاقة وعدم معرفة أي شخص لرقم التعريف الشخصي (على سبيل المثال لا الحصر الأسرة والأقارب أو أصحاب العمل) وعدم الكشف عن رقم التعريف الشخصي لأي شخص.
- (ج) في حالة فقدان أو سرقة بطاقة الائتمان أو معرفة أي شخص لرقم التعريف الشخصي، يقوم حامل البطاقة بإبلاغ البنك فوراً عبر أرقام الهواتف التي يزودها البنك من وقت لآخر وشرطة الدولة حيث حدث الفقدان أو السرقة أو الكشف. ويتبع هذا الإخطار بتأكيد خطي موقع أو رسالة بريد إلكتروني إلى البنك خلال 48 ساعة من استلام الإخطار. وإلى حين استلام التأكيد الخطي يكون حامل البطاقة مسئول عن جميع معاملات بطاقة الائتمان على حساب البطاقة. كما يتعهد حامل البطاقة باتخاذ كل الخطوات اللازمة لمساعدة البنك في استرجاع بطاقة الائتمان المفقودة.
- (د) يكون ويبقى حامل البطاقة مسئول بالكامل عن الدفع للبنك لأي خصم من حساب البطاقة ناشئ عن أي معاملة بالبطاقة أو سلع أو خدمات مزودة من التجار أو سلف نقدية أو معاملات عبر أجهزة



الصراف الآلي تتجت عن استخدام البطاقة من قبل أي شخص سواء بمعرفة أو دون معرفة حامل البطاقة وبصرف النظر عما إذا كان ذلك بتفويض من حامل البطاقة أم لا.

ه) يجوز للبنك وفق تقديره إصدار بطاقة بديلة لأي بطاقة مفقودة أو مسروقة مع مراعاة الشروط والأحكام الأخرى التي يعتبرها البنك ملائمة وبالرسوم التي يحددها البنك من وقت لآخر.

و) في حالة استرجاع حامل البطاقة للبطاقة المفقودة أو المسروقة، يتعين عليه إرجاعها إلى البنك مقطوعة لنصفين دون استخدامها. ولا يجوز لحامل البطاقة استخدام رقم التعريف الشخصي بعد إبلاغه عن فقدانها.

14-التجديد

1-14 تسري البطاقة للمدة المحددة على البطاقة ويمكن استخدامها ضمن تلك المدة فقط.

2-14 يقوم حامل البطاقة بتفويض البنك بتجديد البطاقة عند تاريخ انتهاء صلاحيتها وتخضع رسوم التجديد سنوياً من حساب البطاقة.

3-14 يستمر البنك في تجديد البطاقة ما لم يطلب حامل البطاقة من البنك بعدم تجديدها بموجب إخطار البنك خطياً قبل شهر واحد على الأقل من تاريخ انتهاء صلاحية البطاقة.

4-14 يخضع التجديد التلقائي للبطاقة لإبقاء حساب البطاقة سارياً بالشكل المقنع.

15-إلغاء البطاقة

مع عدم الإخلال بأحكام الدفع المبينة في الفقرة 5 أعلاه، تدفع فوراً وبالكامل عند إلغاء هذه 1-15 الاتفاقية جميع المبالغ المستحقة على حساب البطاقة بما في ذلك جميع البطاقات الإضافية مع المبلغ المدفوع لاستخدام البطاقة ولكن لم يحتسب على حساب حامل البطاقة.

يجوز لحامل البطاقة الرئيسية في أي وقت إخطار البنك عن رغبته في إغلاق حساب البطاقة 2-15 وإلغاء استخدام جميع البطاقات بتقديم إشعار خطي وإرجاع جميع البطاقات مقطوعة إلى نصفين إلى البنك. ويغلق حساب البطاقة فقط بعد تلقي البنك لكامل دفعة جميع الرسوم والمسئوليات بحساب البطاقة.

3-15 في حالة إلغاء حامل البطاقة الإضافية لبطاقته، يستمر حامل البطاقة الرئيسية في مسئوليته تجاه البنك بدفع جميع الرسوم والمسئوليات طبقاً لشروط وأحكام بطاقة الائتمان.

4-15 يجوز للبنك وفق تقديره الخاص في أي وقت سحب أو إيقاف أو إغلاق جميع أو أي حساب بطاقة وإلغاء استخدامه/ استخدامهم بإشعار أو دون إشعار إلى حامل البطاقة (حامل البطاقة). ويقوم حامل البطاقة فوراً بعد ذلك السحب بإرجاع البطاقة مقطوعة إلى نصفين إلى البنك وسداد كامل مبلغ الرسوم والمسئوليات إلى البنك.



15-5 لن يكون البنك مسئول عن إرجاع رسوم العضوية أو التجديد السنوي في حالة إلغاء البطاقة (البطاقات).

15-6 في حالة وفاة حامل البطاقة، يكون وريث حامل البطاقة مسئول عن سداد جميع الأرصدة المستحقة على حساب البطاقة وتعويض البنك ضد جميع التكاليف (بما في ذلك الأتعاب والرسوم القانونية) والمصروفات المدفوعة لاسترجاع تلك الأرصدة المستحقة.

15-7 في حالة احتفاظ البنك بأي كفالة كضمان لإصدار البطاقة (البطاقات) يحتفظ البنك بحق الاحتفاظ بهذه الكفالة لمدة خمسة وأربعين (45) يوم على الأقل بعد إلغاء البطاقة (البطاقات) سواء الغاها حامل البطاقة أم البنك. ويجوز للبنك الاحتفاظ بهذه الكفالة بعد إلغاء البطاقة عند مغادرة حامل البطاقة للدولة أو استلام بنك آخر بالدولة لحساب البطاقة.

16-الإشعارات

16-1 يتعين على حامل البطاقة إشعار البنك خطياً وبشكل فوري عن أي تغيير في وظيفته أو عمله أو أي معلومات أخرى مبينة في الطلب.

16-2 إذا كان حامل البطاقة خارج الدولة لأكثر من ثلاثين (30) يوماً، يتم تسوية الدفعات المستحقة بحساب البطاقة قبل سبعة (7) أيام من مغادرته/ مغادرتها.

16-3 إذا غادر حامل البطاقة الدولة بشكل دائم يحتفظ البنك بحق إلغاء البطاقة عند الإشعار بهذه المغادرة.

16-4 يجوز تسليم جميع البطاقات ورقم التعريف الشخصي وكشوف الحسابات والطلبات أو أي مراسلات أخرى بموجب هذه الشروط والأحكام إما شخصياً أو ترسل عبر البريد إلى عنوان حامل البطاقة حسب ما هو مبين في الطلب أو على أي عنوان آخر لحامل البطاقة قام بالإخطار عنه مؤخراً إلى البنك طبقاً للفقرة 11-1 أعلاه. وتعتبر المراسلات مرسلة إلى حامل البطاقة في يوم توصيلها عند إرسالها باليد أو في يوم العمل التالي بعد الإرسال إذا أرسلت عبر البريد. وتعتبر جميع المراسلات بموجب هذه الشروط والأحكام المرسلة إلى حامل البطاقة الرئيسية أو حامل البطاقة الإضافية مرسلة لكليهما.

16-5 وتعتبر التعليمات المرسلة من حامل البطاقة إلى البنك عبر الفاكس سارية وملزمة لحامل البطاقة ويجوز للبنك العمل على ضوء هذه التعليمات. ويجوز للبنك استخدام نسخ من رسائل الفاكس هذه كدليل في أي محكمة.

17. الإعفاءات والاستثناءات من المسئولية

17-1 لن يكون البنك مسئول عن أي خسائر أو أضرار أياً كانت لحقت أو تحملها حامل البطاقة بسبب البنك أو تاجر أو أي بنك أو مؤسسة مالية أخرى أو جهاز صرف آلي أو أي طرف آخر رفض معاملة البطاقة أو رفض قبول البطاقة أو أرقام البطاقة أو رقم التعريف الشخصي أو رفض تقديم أو توفير السلف النقدية.



17-2 لن يكون البنك مسئول عن رفض أي تاجر أو مؤسسة عضو في فيزا/ ماستر كارد انترناشيونال للموافقة أو قبول البطاقة لأي عيب أو نقص في السلع أو الخدمات المقدمة لحامل البطاقة من قبل أي تاجر أو حيثما يكون ذلك مطبقاً، لأي إخلال من عدم أداء التاجر لمعاملة البطاقة.

17-3 في حالة نشوب نزاع بين حامل البطاقة وتاجر أو أي مصرف أو مؤسسة مالية أخرى أو أي شخص آخر، يجب أن لا تتأثر مسؤولية حامل البطاقة تجاه البنك بهذا النزاع أو بأي دعوى متقابلة أو حق في الاستقطاع والذي يكون حامل البطاقة مخول به ضد ذلك التاجر أو البنك أو المؤسسة المالية أو الشخص.

17-4 لا يتحمل البنك أي مسؤولية تجاه حامل البطاقة نتيجة أي خسائر أو أضرار تقع على حامل البطاقة من أي توقف أو تعطل أو عيب في جهاز الصراف الآلي أو الجهاز الإلكتروني أو نظام الاتصال أو الخدمات أو نظام معالجة البيانات أو رابط المعاملة أو أي سبب آخر خارج إرادة البنك أو يمنع حامل البطاقة من إكمال معاملته بها.

18-التعويض

يلتزم ويقر حامل البطاقة بتعويض البنك من أي خسائر أو أضرار أو مسؤوليات أو تكاليف أو مصروفات سواء قانونية أو خلافه والتي قد تلحق بالبنك بسبب هذه الشروط والأحكام أو أي إخلال بها أو ممارسة حق البنك حسب ما هو منصوص هنا.

19-عامة

19-1 يلتزم حامل البطاقة بالتوقيع على أي مستندات أخرى من وقت لآخر حسب ما هو مطلوب من البنك.

19-2 يحق للبنك تعيين وكيل لتحصيل جميع المبالغ المستحقة له من حامل البطاقة بموجب هذه الشروط والأحكام.

19-3 يقوم حامل البطاقة بتفويض البنك بتسجيل أي تعليمات واستخدام هذه التسجيلات كدليل في محكمة أو أي دعاوى قضائية أخرى.

19-4 إن الحقوق والتعويضات المنصوص عليها في هذه الشروط والأحكام تراكمية وغير شاملة أي حقوق أو تعويضات بموجب القانون.

19-5 هذه الشروط والأحكام ملزمة لحامل البطاقة ولا يمكن تكليف أي شخص آخر بها.

19-6 أي من هذه الشروط والأحكام قابلة للفصل ومميزة عن بعضها البعض. وفي حالة عدم صحة أو قانونية أو القابلية للنفاذ لواحد أو أكثر من هذه الشروط والأحكام في أي وقت فإن بقية هذه الشروط والأحكام لا تتأثر بعدم نفاذها أو صحتها أو قانونيتها.



19-7 البطاقة شريطة تقديم هذا التنازل خطياً من قبل البنك. ولا يُستنتج أو يُضمّن أي تنازل من أي تصرف أو إغفال من البنك ما لم يصرح عنه البنك كتابةً. وينظر إلى أي تنازل كتنازل عن مسألة بعينها يتعلق بها هذا التنازل ولا ينظر إليه كتنازل أو إعفاء من أي من هذه الشروط والأحكام.

20-المقاصة

20-1 إضافة إلى الحق العام في المقاصة أو الحقوق الأخرى المكفولة بموجب القانون لبنك دبي التجاري، يقر حامل البطاقة الرئيسية بأحقية بنك دبي التجاري وفق تقديره في أي وقت ودون إشعار جمع وتوحيد جميع أو أي من الحسابات المملوكة إما بشكل فردي أو بالتضامن من قبل حامل البطاقة لدى بنك دبي التجاري من أي وصف وأياً كان موقعها وسواء بعملة الدرهم الإماراتي أو بأي عملة أخرى ومقاصة أو تحويل أي مبلغ قيد بهذه الحسابات أو تجاه سداد جميع المبالغ المستحقة لبنك دبي التجاري بحساب البطاقة وأي حسابات أخرى لحامل (حامل) البطاقة لدى بنك دبي التجاري من أي نوع وأياً كان مكانها وسواء بعملة الدرهم الإماراتي أو أي عملة أخرى وإمكانية القيام بذلك بصرف النظر عن عدم بيان الرصيد بتلك الحسابات والمبالغ المستحقة بنفس العملة وعليه يقوم حامل البطاقة بتفويض البنك بموازنة أي تجميع وتوحيد ومقاصة أو تحويل بالتحويل اللازم بأسعار الصرف السائدة لبنك دبي التجاري والمحددة من قبله وفق تقديره المطلق.

20-2 ولغرض تمكين بنك دبي التجاري من الحفاظ على موقفه سليماً من مسؤولية أي طرف بما في ذلك حامل البطاقة بمجرد إصدار عريضة أو أمر استدعاء أو ثبت إفلاس أو إعسار حامل البطاقة أو لأي سبب آخر حسب ما يراه البنك ملائماً، يجوز لبنك دبي التجاري في أي وقت تخصيص والإبقاء لمدة حسب ما يراه البنك مأموناً لأي مبالغ مالية مستلمة أو مستردة أو مستوفية بموجبها هنا أو بموجب أي ضمان آخر لائتمان حامل البطاقة حسب ما يراه البنك ملائماً دون أي التزام وسيط من جانب بنك دبي التجاري لتوجيهها أو أي جزء منها تجاه سداد المبالغ المستحقة لبنك دبي التجاري.

21-الكشف عن المعلومات

21-1 يفوض ويصرح حامل البطاقة للبنك بالإفصاح وتقديم المعلومات المتعلقة بحامل البطاقة وشئونه والتي تشمل على سبيل المثال لا الحصر حساب حامل البطاقة إلى الجهات التنظيمية للبنك والشركات التابعة له وفروعه والمنتازل لهم والوكلاء أو الأطراف الأخرى المفوضة من البنك. ويجوز للبنك مراجعة الموقف الائتماني لحامل البطاقة في أي وقت حسب ما يراه البنك ملائماً دون الرجوع إلى حامل البطاقة.

21-2 يوافق حامل البطاقة على الإفصاح عن رقم البطاقة وعنوانه حسب ما هو مبين في الطلب أو أي عنوان آخر لحامل البطاقة قام بالإفصاح عنه مؤخراً إلى البنك طبقاً للفقرة 11-1 أعلاه إلى أي بنك أو فيزا/ ماستركارد انترناشيونال أو خلفه أو التجار وأصحاب المصلحة الآخرين.

22-تعديل الشروط



22-1 يجوز للبنك من وقت لآخر ووفق تقديره الخاص والمطلق تعديل وتغيير وتقييد أو استبدال هذه الشروط والأحكام والتي تصبح ملزمة فوراً على حامل البطاقة. ويقوم البنك بإخطار حامل البطاقة بهذا التغيير والتعديل أو التقييد أو الاستبدال سواء كتابة أو نشره أو بالوسائل التي يراها البنك ملائمة.

22-2 يشكل الاحتفاظ أو استخدام البطاقة بعد تاريخ سريان أي تغيير لهذه الشروط والأحكام قبولاً بهذه التغييرات دون تحفظات من جانب حامل البطاقة. وفي حال عدم قبول حامل البطاقة بالتغيير المقترح، يحق له إنهاء استخدام البطاقة بتقديم إشعار خطي مسبق للبنك.

23-تحويل البطاقة

23-1 يجوز لحامل البطاقة في أي وقت إخطار البنك كتابة عن نيته في تحويل بطاقته القائمة إلى بطاقة أخرى معروضة من البنك. ويخضع طلب حامل البطاقة لموافقة البنك ودفع أي رسوم مطبقة لغرض التحويل والاتفاق على الشروط والأحكام التي يطلبها البنك.

23-2 إذا وافق البنك على طلب حامل البطاقة لتحويلها، فإن جميع الرسوم والخصومات الأخرى المقيدة على حساب البطاقة الحالية تُحوّل إلى حساب البطاقة الجديدة. ومن المفهوم أيضاً في حال موافقة البنك على التحويل فإن برنامج المكافآت أو المزايا الأخرى المتحصل عليها في البطاقة الحالية بمقتضى برنامج ولاء العميل القائم على البطاقة الحالية يتم تحويلها إلى برنامج المكافآت أو أي برامج أو مزايا أخرى للبطاقة المحول إليها وفق تقدير البنك.

23-3 ويحق للبنك وفق تقديره البت في تحويل البطاقة إلى نوع منتج آخر حسب ما يراه ملائم.

24-التغيير في رسوم التمويل

تخضع رسوم التمويل للزيادة حسب ما يحدد البنك وفق تقديره من وقت لآخر. وفي حالة تأخر دفع استحقاق البطاقة، سيتم تطبيق رسوم التمويل المبيّنة في الجدول أدناه. ويمكن للبنك فقط وفق تقديره الرجوع إلى رسوم التمويل الأصلية.

عدد الدفعات المتأخرة	رسوم التمويل الشهري	الرجوع إلى رسوم التمويل الشهري بسعر أدنى وفق تقدير البنك
1	3.49 %	إذا كان الحساب قائم بعد دورتين متتاليتين (لم يتجاوز تاريخ الاستحقاق)
أكبر أو يساوي 2	3.59 %	إذا كان الحساب قائم بعد 6 دورات متتالية (لم يتجاوز تاريخ الاستحقاق)

شروط وأحكام بطاقة التجاري ويب الإلكترونية



تمثل هذه الشروط والأحكام جزءاً لا يتجزأ من الشروط والأحكام العامة للحسابات والخدمات المصرفية لبنك دبي التجاري

1-التعريفات

في هذه الشروط والأحكام فإن المصطلحات والتعابير ما لم يرد تعريف لاحق هنا تحمل نفس المعنى قرين كل منها في شروط وأحكام بطاقة ائتمان بنك دبي التجاري ("شروط بطاقة الائتمان") (حسبما ينطبق)

1-1"الطلب" يقصد به نموذج طلب البنك للحصول على بطاقة التجاري ويب كارد

1-2"التجاري ويب كارد الإلكترونية" يقصد بها البطاقة التجارية ويب كارد الإلكترونية الصادرة من البنك لحامل البطاقة.

1-3"حامل بطاقة ويب الإلكترونية" يقصد به الشخص الذي أصدر البنك له بطاقة التجاري ويب كارد الإلكترونية.

1-4" بطاقة الائتمان" يقصد بها بطاقة الائتمان الصادرة من البنك إلى حامل البطاقة بموجب شروط بطاقة الائتمان.

1-5"معاملة بطاقة التجاري ويب الإلكترونية" يقصد بها المبلغ الذي يحتسبه البنك أو التاجر مقابل السلع أو الخدمات أو المزايا أو الحجوزات المتحصل عليها عن طريق استخدام رقم بطاقة التجاري ويب الإلكترونية أو بأية طريقة أخرى عبر الإنترنت مصرح بها أو تمت من قبل حامل بطاقة ويب كارد الإلكترونية، بغض النظر عن توقيع حامل البطاقة على الإيصال البيع أو إيصال أو نموذج آخر.

1-6 " الحد الائتماني" يقصد به الحد الأقصى للرصيد المدين المسموح به من قبل البنك على بطاقة التجاري ويب كارد الإلكترونية والذي يكون جزء من الحد الائتماني المخصص أصلاً لحامل (البطاقة بموجب شروط بطاقة الائتمان)حسبما ينطبق

1-7"التاجر" يقصد به أي شخص يقوم بتوريد السلع و/أو الخدمات على الإنترنت ويقبل بطاقة التجاري ويب كارد الإلكترونية كوسيلة للدفع أو الحجز من قبل حامل بطاقة التجاري ويب الإلكترونية.

2-الأهلية

2-1تتوفر باقة التجاري ويب كارد الإلكترونية لكل من عملاء البنك وللأشخاص الآخرين من غير عملاء البنك على شرط استيفائهم للمعايير الصادرة من البنك والخاصة بإصدار التجاري ويب كارد الإلكترونية.

2-2تتطبق على حامل بطاقة ويب كارد الإلكترونية جميع الشروط والأحكام المنطبقة على حامل البطاقة.



2-3 عند إنهاء استخدام بطاقة الائتمان أو إنهاء شروط بطاقة الائتمان لأي سبب كان، فإن بطاقة التجاري ويب كارد الإلكترونية الصادرة بموجب هذا سوف يتم إنهاؤها أيضاً. ولكن إنهاء بطاقة التجاري ويب كارد أو هذه الشروط والأحكام لأي سبب كان لن يؤدي إلى إنهاء بطاقة /بطاقات الائتمان أو شروط بطاقات الائتمان.

3-استلام البطاقة

3-1 يجوز لحامل البطاقة إما استلام بطاقة التجاري ويب كارد الإلكترونية شخصياً من فرع البنك الذي قدم من خلاله الطلب، أو استلام بطاقة التجاري ويب كارد الإلكترونية عبر البريد السريع على مسؤولية حامل بطاقة ويب كارد الإلكترونية وذلك على العنوان المذكور في الطلب أو على العنوان المقدم للبنك كتابة من قبل حامل بطاقة ويب كارد الإلكترونية.

3-2 بهدف تشغيل بطاقة التجاري ويب كارد الإلكترونية يطلب البنك وفق تقديره المطلق من حامل بطاقة ويب كارد الإلكترونية عند استلام بطاقة التجاري ويب كارد الإلكترونية، إعلان موافقته على هذه الشروط والأحكام سواء كتابة بالتوقيع وإرجاع الإقرار المتضمن مع بطاقة التجاري ويب كارد الإلكترونية إلى البنك أو بالاتصال على البنك على الرقم المحدد. ويعتبر تأكيد المتصل لهوية حامل بطاقة ويب كارد الإلكترونية بتقديم التفاصيل الشخصية المطلوبة من البنك بيئة كافية للبنك لإثبات هوية المتصل.

3-3 يشكل استخدام بطاقة التجاري ويب كارد الإلكترونية دليل ملزم وقاطع لتأكيد التزام حامل بطاقة ويب كارد الإلكترونية بهذه الشروط والأحكام على الرغم من عدم إبلاغ البنك باستلام حامل البطاقة للبطاقة. وفي حالة عدم رغبة حامل البطاقة في الالتزام بهذه الشروط والأحكام يتعين عليه قطع البطاقة إلى نصفين وإرجاع النصفين إلى البنك.

4-استخدام البطاقة

4-1 تصدر بطاقة التجاري ويب كارد الإلكترونية لدفع مشتريات السلع و/أو الخدمات على الإنترنت وتحتسب تلك الدفعات من حساب البطاقة.

4-2 لا يمكن ولا يجوز استخدام بطاقة التجاري ويب كارد الإلكترونية لدفع أي مشتريات سلع و/أو خدمات في منافذ ومخازن أو محلات تستخدم أجهزة نقاط البيع أو تتطلب حضور حامل بطاقة ويب كارد الإلكترونية شخصياً أو إحضار بطاقة التجاري ويب كارد للمحل.

4-3 لا يمكن ولا يجوز استخدام بطاقة التجاري ويب كارد الإلكترونية لأي معاملة عبر جهاز الصراف الآلي منغدة من خلال حسابات أخرى لحامل بطاقة ويب كارد الإلكترونية.

4-4 يتم قيد جميع معاملات بطاقة التجاري ويب كارد الإلكترونية التي تمت عبر البطاقة على حساب البطاقة وسيتم إرسال كشف حساب شهري منفصل بشأنها إلى حامل البطاقة.



5-الدفع

5-1 يوافق حامل بطاقة ويب كارد الإلكترونية على أن يدفع للبنك بناء على طلب البنك رسوم سنوية حسبما يقرره البنك عند إصدار أو تجديد بطاقة التجاري ويب كارد الإلكترونية. ويجوز للبنك من وقت لآخر تغيير مبلغ الرسوم أو الأتعاب المستحقة على حامل بطاقة ويب كارد الإلكترونية بالإضافة إلى الفترة الزمنية التي يتوجب على حامل البطاقة خلالها دفع الرسوم والأتعاب بموجب هذه الشروط والأحكام. وتسري هذه التغييرات من تاريخ النفاذ المحدد بواسطة البنك.

5-2 يحق للبنك ان يعتبر أي حوالة مبيعات أو قيد معاملات أو قيد رسوم أخرى تحمل اسم حامل بطاقة ويب كارد الإلكترونية أو رقم بطاقة التجاري ويب كارد الإلكترونية أو تاريخ انتهاء بطاقة التجاري ويب كارد الإلكترونية كدائن على الدين الذي تكبده حامل بطاقة ويب كارد الإلكترونية فعلياً لقبده في حساب البطاقة.

5-3 يتم قيد جميع معاملات بطاقة التجاري ويب كارد الإلكترونية على حساب البطاقة ويظل حامل البطاقة مسئولاً عن أداء الدفعات بغض النظر عن أي نزاعات تنشأ عن أي معاملات أو سلع أو خدمات مقدمة بواسطة تجار، سواء بعلم أو بدون علم حامل البطاقة وبغض النظر عما إذا كانت معاملة بطاقة التجاري ويب كارد الإلكترونية بتصريح من حامل البطاقة أم لا.

6-أحكام متفرقة

6-1 يجوز للبنك في أي وقت سحب بطاقة التجاري ويب كارد الإلكترونية بإشعار أو دون إشعار مسبق لحامل بطاقة ويب كارد الإلكترونية. ويتوجب على حامل بطاقة ويب كارد الإلكترونية. ويقوم حامل البطاقة فوراً بإرجاع بطاقة (بطاقات) التجاري ويب كارد الإلكترونية مقطوعة إلى نصفين إلى البنك والسداد الكامل لجميع الرسوم والالتزامات إلى البنك.

6-2 يبذل حامل البطاقة الاحتياطات المعقولة لمنع فقدان أو سرقة بطاقة التجاري ويب كارد الإلكترونية وعدم الإفصاح عن رقم بطاقة التجاري ويب كارد الإلكترونية وتاريخ صلاحيتها. وفي حالة فقدان أو سرقة بطاقة التجاري ويب كارد الإلكترونية يتعين على حاملها إبلاغ البنك فوراً طبقاً للإجراء المتبع للإخطار عن فقدان بطاقة الائتمان.

6-3 يحتفظ البنك بحق تغيير تصميم بطاقة التجاري ويب كارد الإلكترونية في أي وقت دون إخطار مسبق.

6-4 يجوز للبنك حسب تقديره المطلق تغيير أي من الشروط والأحكام أعلاه دون إبداء أي سبب.

6-5 تخضع وتفسر هذه الشروط والأحكام وفقاً لقوانين دولة الإمارات العربية المتحدة.

